



تقرير «ديوان المحاسبة»: 4,5 مليارات دينار إجمالي الدين العام في 31 ديسمبر 2019.. بانخفاض بلغ 900 مليون دينار

32 مليار دينار سُحبت من «الاحتياطي العام» في 5 سنوات

8 مليارات دولار رصيد الدين العام الخارجي للكويت.. لم يتغير منذ مارس 2017 ■ انخفاض أصول الاحتياطي العام من 43,9 مليار دينار إلى 18,2 ملياراً بنهاية 2019

أحمد مغربي

كشفت تقرير ديوان المحاسبة أن إجمالي المسحوبات من صندوق الاحتياطي العام بلغ 31,89 مليار دينار خلال السنوات 2016/2015 وحتى 31 ديسمبر 2019، وذلك بواقع 11,4 مليار دينار في السنة المالية 2016/2015، ونحو 7,4 مليارات دينار في السنة المالية 2017/2016، ونحو 5 مليارات دينار في السنة المالية 2018/2017، ونحو 2,3 مليارات دينار في 2019/2018، وما قيمته 578 مليون دينار من 1 أبريل 2019 إلى 30 يونيو 2019، وأخيراً نحو 5 مليارات دينار من 1 يوليو 2019 إلى 31 ديسمبر 2019.

وجاء في تقرير ديوان المحاسبة عن إصدار السندات الحكومية لسداد العجز بالموازنة العامة للدولة في 31 ديسمبر 2019 أنه وبعد ظهور تداعيات أزمة فيروس كورونا في شهر مارس 2020 أجبرت الحكومة على توقيف قطاعات الأعمال العامة والخاصة على مستوى الدولة وهو ما أثر على تراجع الإيرادات الأخرى التي تشكل 10٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة وما زاد من تداعيات الأزمة هو تحمل الدولة للمصروفات المباشرة وغير المباشرة بمواجهة جائحة كورونا وجهود الإنقاذ المتخذة لدعم القطاعات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح التقرير أنه نتيجة لانخفاض أسعار النفط لمستويات متدنية انخفضت صافي أصول الاحتياطي العام من 43,9 مليار دينار في 31 مارس 2015 إلى 18,2 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2019، أي أنه انخفض بنحو 58٪ وبواقع 25,7 مليار دينار، وتم توجيه هذه الأموال لسداد عجوزات الموازنة العامة للدولة وسداد بعض الالتزامات الأخرى.

إجمالي الدين العام بلغ 4,5 مليارات دينار في 31 ديسمبر 2019 وبتناقص بلغ 900 مليون دينار والناتج عن استحقاق أدوات الدين المحلي من إجمالي أدوات الدين اعلم في 30 يونيو 2019 والبالغ 5,4 مليارات دينار، وبتاريخ 19 يوليو 2020 صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بتحويل أصول من الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال القادمة وشرائها بقيمة مليار دينار وذلك كحل مؤقت لمشكلة السيولة التي تواجهها الدولة. أما على مستوى الدين العام الخارجي فإنه لم يتغير خلال الفترة وذلك لعدم حلول آجال السندات الخارجية والتي تم إصدارها بآجل 15 عاماً خلال نهاية مارس 2017، حيث بلغ إجمالي قسمة الإصدار بالدولار الأميركي 8 مليارات دولار ما يعادل 2,4 مليار دينار. وقال التقرير أن أصول



المسحوبات من الاحتياطي العام بالمليون دينار كويتي						
البيان	من 2019/12/31 إلى	من 2019/4/1 إلى 2019/6/30	السنة المالية 2019/2018	السنة المالية 2018/2017	السنة المالية 2017/2016	السنة المالية 2016/2015
الإجمالي	5,011	578	2,325*	5,049	7,458	11,474
المسحوبات من الاحتياطي العام						

مليارات دينار في السنة المالية 2018/2019 وبنسبة 14,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستمر في الانخفاض حتى بلغ 4,5 مليارات دينار في 31/12/2019 وبنسبة 11,5٪ من الناتج المحلي المنتجة انتهاء أجل القانون المنظم للاقتراض الأمر الذي لم يمكن من القيام بإصدارات جديدة للدين، وحلول أجل بعض السندات المحلية، وانخفضت نسبة الدين العام إلى الإيرادات الفعلية للميزانية إلى 28,4٪ في السنة المالية 2018/2019 نتيجة انخفاض رصيد الدين العام بسبب استحقاق أدوات الدين المحلية، كما ارتفعت النسبة إلى 35,6٪ خلال الفترة من 1/4/2019 إلى 31/12/2019 متأثرة بانخفاض الإيرادات الفعلية. وبين أن نسبة تكاليف خدمة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 0,29٪ في السنة المالية 2018/2019 واستمرت في الارتفاع حتى بلغت 0,33٪ في 31/12/2019 ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة فوائد السندات المحلية على الرغم من توقف الإصدارات بعد انتهاء سريان قانون الدين العام الساري آنذاك.

البيان	2019/12/31	2019/6/30	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014
القيمة الصافية لأصول صندوق الاحتياطي العام بالمليون دينار	18,241	22,882	24,189	26,521	30,323	32,462	43,954
العوائد المحققة على تلك الأصول بالمليون دينار	995	349	1,112	647	534	(17)	1712
نسبة العوائد إلى صافي الأصول (%)	5,5	1,5	4,6	2,4	1,8	(0,05)	3,7

تقل عن نسبة الفوائد على الاقتراض الخارجي البالغة 3,5٪ للسنوات استحقاق 10 سنوات. وأشار إلى أن رصيد الدين العام انخفض إلى 5,8 العام عوائد بلغت نسبتها 3,0٪ خلال الفترة من 1/4/2019 وحتى 31/12/2019 مقابل 1,2٪ عن السنة المالية المنتهية في 31/3/2019 وهي

انخفاض 50,91٪ من صافي تلك الأصول في 31/3/2019 والبالغة 10,921 ملايين دينار، وحققت الأصول السائلة وشبه السائلة بالاحتياطي العام 5,361 مليون دينار في 31/12/2019 وبتناقص يبلغ 5,560 ملايين دينار وبنسبة

وتحميله بمصاريف خارج الميزانية. 4- ضرورة إعادة النظر بالرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 بشأن احتياطي الأجيال القادمة وفق ما تنص عليه المادة الأولى والتي تقضي أن تحول نسبة 10٪ من إيرادات الميزانية إلى احتياطي الأجيال القادمة في حالة إذا ما حققت الميزانية نتائج سلبية وبما يخفف الضغط على احتياطي العام للدولة في حمل هذه النسبة.

5- تضامن الجهود من قبل الجهات المعنية وتطبيق توصيات وكالات التصنيف الائتماني للعمل على رفع

الاحتياطي العام السائلة وشبه السائلة انخفضت إلى 5,361 ملايين دينار في 31/12/2019 وبتناقص يبلغ 5,560 ملايين دينار وبنسبة

8 توصيات

- 1- ضرورة معالجة أوجه الخلل بالميزانية العامة للدولة وعدم الاعتماد على مصدر دخل مهمين على تمويل الميزانية (النفط) وتنويع مصادر الدخل.
- 2- ضرورة ترشيد الإنفاق بالميزانية ووضع سقف أعلى بما يتماشى مع الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة وتقليل العجز المستمر فيها، خصوصاً في مواجهة وباء كورونا والتي تتطلب مصروفات كبيرة والتي لا يعلم مداها وآثارها المالية والاقتصادية.
- 3- العمل على تنمية أموال الاحتياطي العام للدولة وعدم استنزاف موارده المالية

غياب الإصلاحات
رأى ديوان المحاسبة أن تحسن أسعار النفط استقرارها نسبي أدى إلى انخفاض في العجز خلال السنة المالية 2019/2018 إلا أنه لم يلاحظ وجود أي إصلاحات اقتصادية أو مالية أو تشريعية قامت بها الدولة مما أدى إلى زيادة المصروفات في الميزانية لاسيما الباب الأول (تعويضات العاملين) واستمرارها بالاعتماد على النفط بنسبة كبيرة في تمويل الميزانية، حيث يتعرض هذا المورد بين الحين والآخر إلى مخاطر جيوسياسية يؤدي إلى التذبذب في أسعاره مما يحول دون وجود استدامة مالية للدولة، ناهيك عن إمكانية نزوب هذا المورد بالمستقبل أو ظهور بدائل للطاقة الكالطاقة النظيفة.

كلفة الدين العام.. ضئيلة جداً
تمثل تكاليف خدمة الدين العام خلال السنوات المالية الحالية نسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 0,5٪ في السنة المالية 2016/2015 ونحو 0,6٪ خلال السنة المالية 2017/2016 ونحو 0,1٪ خلال السنة المالية 2018/2017، فيما ارتفعت إلى 0,29٪ في السنة المالية 2019/2018 واستمرت في الارتفاع حتى بلغت 0,33٪ بنهاية السنة المالية، يذكر أن الكويت لما تتمتع به من تصنيف ائتماني عال حصلت على قروض عالمية بفوائد تنافسية.

29,3 ألف دينار نصيب الكويتي من الناتج المحلي
بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 8,88 آلاف دينار كما في نهاية 2019 وذلك بعدما بلغ 9,2 آلاف دينار في 2016/2015، حيث يبلغ عدد السكان نحو 4,4 ملايين نسمة وإجمالي الناتج المحلي 39,2 مليار دينار، وبالنسبة لتعداد السكان الكويتيين بلغ 1,33 مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد الكويتي من الناتج المحلي 29,3 ألف دينار.

3,3 آلاف دينار نصيب المواطن من الدين العام
يبلغ نصيب المواطن من الدين العام نحو 3,3 آلاف دينار بنهاية ديسمبر 2019 حيث بلغ إجمالي نصيب الدين العام 4,5 مليارات دينار على إجمالي المواطنين البالغ 1,33 مليون نسمة. وشهد نصيب الفرد من الدين العام انخفاضا من مستوى 4,1 آلاف دينار خلال 2019/2018 ونحو 5,4 آلاف دينار خلال العام 2018/2017.

تباين التصنيفات السيادية
تباينت التصنيفات الائتمانية السيادية للكويت الصادرة من أهم وكالات التصنيف الائتماني، إذ صنفت وكالة (ستاندرد آند بورز) الكويت عند مستوى AA مع نظرة مستقبلية سلبية، ووكالة (فيتش) فقد أكدت على تصنيفها عند مستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، أما وكالة (موديز) فقد أبتت تصنيفها عند مستوى Aa2 مع وضعه تحت المراجعة لتخفيضه، وبالرغم من هذا التباين فإن جميع هذه التصنيفات لاتزال ذات جدارة ائتمانية عالية.

تذبذب أسعار سندات الكويت
تذبذبت أسعار السندات الدولية للكويت بالبورصات المدرجة بها بعد إصدارها تدريجياً، إذ وصلت لأدنى قيمة لها في 30/6/2018 حيث أقل سعر السند استحقاق عام 2022 بقيمة 97,510 دولاراً أميركياً وأقل سعر السند استحقاق عام 2027 بقيمة 97,347 دولاراً أميركياً، وبلغت سندات استحقاق 2022 أعلى قيمة لها في 30/9/2019 عند سعر 101,627 دولار ثم عادت للانخفاض في 31/12/2019 إذ بلغ سعرها 101,487 دولار، أما بالنسبة لسندات استحقاق 2027 فقد بلغت أعلى قيمة لها منذ إدراجها في البورصات، حيث أقل سعر السند استحقاق عام 2027 في 31/12/2019 عند 108,062 دولاراً، وهي أعلى من القيمة الاسمية البالغة 100 دولار.

ليبلغ مستوى 44,4 مليار دولار.. بالتزامن مع بدء التعافي من جائحة «كورونا» وعودة أسعار النفط لارتفاع

الكويت ترفع احتياطي النقد الأجنبي 1,6 مليار دولار في أغسطس

علاء مجيد

سجل الاحتياطي النقدي للكويت أعلى مستوياته التاريخية بنهاية شهر أغسطس الماضي، بعدما صعد خلال الشهر ليصل إلى 13,55 مليار دينار (44,39 مليار دولار)، بزيادة على أساس شهري بنسبة 3,8٪ بقيمة 494 مليون دينار (نحو 1,62 مليار دولار)، ليتخطى أعلى مستوى تاريخي له على الإطلاق في يونيو الماضي، عندما وصل إلى 13,11 مليار دينار (42,9 مليار دولار).

ويتزامن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت مع التعافي الملحوظ من تداعيات فيروس كورونا الوبائي وعودة الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي وارتفاع أسعار النفط، وتأتي هذه الزيادة مع عودة تدفقات الأجانب لاستثمارهم في بورصة الكويت حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 21,8 مليون دينار (ما يعادل 71,36 مليون دولار) خلال

تعاملات شهر أغسطس من العام الحالي. ويمثل الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزنة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وحسب الاحتياطيات الأجنبية السائلة نجد أنها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهراً، وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الأدنى أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 أشهر من متوسط قيمة الواردات.

احتياطي الذهب

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طناً بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة

السوقية الحالية. وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 13,72 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,55 مليار دينار بالإضافة إلى الاحتياطيات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطيات أخرى بمقدار 130,88 مليون دينار، وتقسم الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

وبلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في يوليو الماضي نحو 2,340 مليار دينار بانخفاض قدره 88 مليون دينار وبنسبة 3,6٪ عن شهر يوليو الماضي البالغ 2,428 مليار درهم، مقسمة إلى 2,310 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 29,444 مليون دينار.

أما على مستوى المسكوكات، فارتفعت بقيمة 102 مليون دينار بنسبة 0,34٪ فبلغت في شهر أغسطس 29,44 مليون دينار مقارنة بـ 29,34 مليون دينار بنهاية شهر يوليو الماضي وارتفعت جميع فئات المسكوكات على عكس الأوراق المالية حيث ارتفعت فئة 100 فلس بمقدار 44 الف دينار حيث بلغت بنهاية أغسطس 13,218 مليون دينار مقارنة بـ 13,17 مليون دينار بنهاية أغسطس الماضي. وارتفعت فئة 50 فلساً بمقدار 33 الف دينار حيث وصلت إلى 9,283 ملايين دينار في نهاية أغسطس الماضي مقارنة بـ 9,250 ملايين دينار في نهاية يوليو الماضي. كما ارتفعت فئة 20 فلساً بمقدار 17 الف دينار حيث بلغت 3,918 ملايين دينار بنهاية أغسطس الماضي مقارنة بـ 3,901 ملايين دينار في نهاية يوليو الماضي. وبمقارنة الاحتياطيات الكويتية بنظرائها الخليجية تحل الكويت بالمرتبة الثالثة خلف السعودية والإمارات.

